

Distr.
GENERAL

TD/B/44/17
16 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والأربعون

جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

البند ٤ من جدول الأعمال

الإعلان الذي اعتمدته الاجتماع الوزاري السنوي السابع لأقل البلدان نمواً

مذكرة من أمانة الأونكتاد

يصدر وفق هذا الإعلان الذي اعتمدته الاجتماع الوزاري السنوي السابع لأقل البلدان نمواً، في الاجتماع المعقود بنيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كوثيقة رسمية من وثائق مجلس التجارة والتنمية بناء على طلب الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ومنسق أقل البلدان نمواً في نيويورك.

(الصيغة المُعتمدة)

إعلان الاجتماع الوزاري السنوي السابع

لأقل البلدان نمواً

نيويورك، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

نحن وزراء أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في نيويورك أثناء انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عملاً بالقرار الوارد في إعلان دكا الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٠:

وإذ نشير إلى إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات، وإلى نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات؛

وإذ نشير إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمد في نيويورك يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أثناء انعقاد الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

وقد أجرينا تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، نعلن رسمياً ما يلي:

١- إننا نشعر بقلق عميق إزاء انخفاض معدل النمو الإجمالي لأقل البلدان نمواً كمجموعة في عام ١٩٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٩٥ رغم الجهود المضنية التي بذلتها أقل البلدان نمواً. ويعزى قصور التقدم في تنفيذ إعلان باريس وبرنامج العمل الكبير لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات وضعف النتائج التي أسفرت عنها تدابير التكيف الهيكلي، في جانب كبير منه، إلى إخفاق المجتمع الدولي في بذل مستوى الدعم الذي التزم به تجاه أقل البلدان نمواً.

٢- أن المدفوعات التي تلقتها أقل البلدان نمواً في صورة مساعدة إنمائية رسمية، والتي تشكل المصدر الغالب على وجه الإطلاق لمواردها الخارجية، استمرت في الانخفاض بالقيمة الحقيقية. فقد هبط معدل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على أقل البلدان نمواً إلى الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى ٠.٠٦ في المائة في عام ١٩٩٥، وهو أدنى مستوى سجلته. ويتعارض هذا الاتجاه النزولي بشدة مع الالتزام المقطوع في برنامج العمل بتزويد أقل البلدان نمواً بزيادات كبيرة وملموسة في المستوى الكلي للدعم الخارجي. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في عكس هذا الاتجاه السلبي، وإتاحة موارد تكفي لدعم جهود أقل البلدان نمواً.

٣- أن تدابير التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي الشاقة التي اتخذتها أقل البلدان نمواً أسفرت عن نمو متواضع في بعض البلدان، وأن أقل البلدان نمواً ألزمت نفسها بمواصلة وتعميق مسيرة الإصلاح. ونحن لا نغالي إذا أكدنا على ضرورة قيام شركاء التنمية بتقديم الدعم عن طريق توفير المساعدة الخارجية الكافية، وتخفيف الديون، وتيسير الوصول إلى أسواق التكنولوجيا والمنتجات والخدمات، حتى يمكن لهذه المبادرات أن تضرب بجذورها في الأرض. ونحن نرحب في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذتها قمة الدول

الصناعية السبع في دنفر بشأن "أفريقيا: شراكة من أجل التنمية" ونأمل أن يعطى تنفيذها السريع ما يستحق من أهمية. ونأمل أيضاً أن تتبلور في الواقع وشيكاً الدعوة الصادرة عن قمة الدول الصناعية السبع في ليون في العام الماضي لتوفير سبل وصول تفضيلية لمنتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

٤- أن نصيب أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية لا يزال أدنى من ٠,٠٤ في المائة، مما يشير إلى تزايد التهميش الذي تتعرض له في التجارة العالمية. وقد اتخذت تدابير أحادية لتحرير التجارة في حالات كثيرة من جانب كثير من أقل البلدان نمواً، دون أن يقابل ذلك زيادة في فرص وصولها إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة. وتشير الانخفاضات الكبيرة في أسعار صادراتها في الشهور الأخيرة وشدة ارتفاع أسعار الواردات إلى أن امكانيات زيادة خسارة أقل البلدان نمواً من جراء عملية العولمة والتحرير امكانيات حقيقية تماماً ومن المقرر أن تخسر أقل البلدان نمواً مبلغاً يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً من جراء عملية العولمة.

٥- أن التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر تجنبحت أقل البلدان نمواً رغم عراقية ودينامية الطفرة الاستثمارية الحالية. والواقع أن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي قد هبط على مدى العقد الماضي في عدد كبير من أقل البلدان نمواً. وقد تلقت البلدان النامية، من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت في العالم ٣٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦، مبلغاً قياسيًّا وصل إلى ١٢٩ مليار دولار. إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي ظلت مقتصرة على حفنة من البلدان النامية. ولم تتعد التدفقات الصافية التي وفدت إلى أقل البلدان نمواً مبلغ المليار دولار. وقد حدث هذا رغم اعتراف القطاع الخاص بوجه عام بوجود فرص استثمارية في أقل البلدان نمواً. ويتطلب الأمر هنا من البلدان الأم أن توفر الدعم المالي وحوافز محددة لتشجيع التدفقات الاستثمارية. ونحن نكرر التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يعتبر في الظروف الحالية بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نمواً. فأقل البلدان نمواً تحتاج بشدة إلى هذه المساعدة الإنمائية الرسمية لبناء قدراتها، وإقامة البنى التحتية المؤسسية الأساسية، وتعزيز سبل التنمية الهشة الموجودة حالياً.

٦- ولما كانت التدفقات الاستثمارية ترتبط غالباً بنقل التكنولوجيا، فقد حجبت معظم أقل البلدان نمواً عن الدراية بوسائل تحقيق التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويسهل ويمول سبل الوصول إلى التكنولوجيا السليمة ولوازمها بشروط تفضيلية تأخذ في حساباتها الاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً. وينبغي العمل على توفير حوافز مالية وغير مالية محددة لتشجيع نقل التكنولوجيا وما يلزمها من دراية من جانب القطاع الخاص.

٧- ولا يزال مركز الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً يثير القلق العميق. فقد استمر عبء الديون في الزيادة، وارتفع مجموع ديونها ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ بمبلغ ٢٠ مليار دولار. والثابت بوضوح أن تدابير تخفيض الديون الجارية بعيدة كل البعد عن أن تفي بالغرض. وما لم يتخذ قرار حاسم بخفض هذه الديون والتزامات خدمة الديون، فلن يتيسر لهذه البلدان بلوغ أي معدل ذي مغزى للنمو.

٨- ونحن نعتبر المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خطوة في الاتجاه الصحيح. على أن كفاءة هذا المخطط سوف تتوقف بشكل حاسم على سرعة التنفيذ ومقدار التخفيف المقدم. ومع أن أغلب أقل البلدان نمواً قد أدرجت للإفادة من هذا المخطط، فإنه

ينبغي مع ذلك تلبية طلبات تخفيف الديون التي تقدم بها أقل البلدان التي تتقدم بها أقل البلدان نمواً الأخرى بسرعة وبقدر كاف. ونحن نناشد أيضاً كافة البلدان الدائنة أن تلغي تماماً كل الديون الرسمية الثنائية القائمة لها في ذمة أقل البلدان نمواً.

٩- ونرحب بخطة عمل منظمة التجارة العالمية المتعلقة بأقل البلدان نمواً، والتي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وينبغي إعطاء خطة العمل هذه، التي توفر إطاراً لمنح أقل البلدان نمواً المزيد من امتيازات الوصول إلى الأسواق ولاتخاذ إجراءات لتحسين قدرتها في مجال التوريد، مضموناً كاملاً ومناسباً. وإننا ندعو شركاءنا في التجارة والتنمية إلى أن يتعهدوا، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إلى تقديم المزيد من التعهدات بشأن الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك وضع حكم ينص على وصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية. ونحث أيضاً على أن يتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على مبادرة متكاملة حول إقامة تعاون تقني منسق ومتزايد إلى حد كبير مع أقل البلدان نمواً في مجال التجارة وما يتصل بها من المجالات من أجل تعزيز قدرتها على توريد السلع والخدمات التصديرية، على نحو يتفق مع قرار مراكش الوزاري المتعلقة باتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نمواً.

١٠- ونعرب في هذا الصدد عن تقديرنا للأمين العام للأونكتاد لقيامه، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة، بإطلاق مبادراته الهادفة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على صوغ برامج قطرية متكاملة لتعزيز القدرة على توريد السلع والخدمات التصديرية، عملاً بالمقرر الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بهذا الشأن في دورته السنوية في العام الماضي. ونحيط علماً بما تم إحرازه من تقدم حتى الآن في هذا الشأن ونحث جميع الشركاء في التنمية والبلدان الأخرى المقتدرة على الإسهام بسخاء في صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً الذي يهدف إلى تأمين تكاليف بدء البرامج القطرية المتكاملة. ونؤكد أيضاً بقوة على أن الإجراءات سالفة الذكر في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها يلزم أن تُستكمل بالتنفيذ الكامل والسريع لجميع التدابير الخاصة والتفاضلية الموضوعة لصالح أقل البلدان نمواً والواردة في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، ونتائج الاستعراض العالمي في منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وغير ذلك من الاتفاقات. ونشدد كذلك على الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية، مثل إعفاء أقل البلدان نمواً من الذروات التعريفية ومن تصاعد التعريفية الجمركية وإزالة جميع الحواجز غير التعريفية، وإنشاء آليات "شبكة أمان" لمساعدة أقل البلدان نمواً على تذليل الصعوبات الانتقالية في أعقاب جولة أوروغواي، وتوفير الدعم المالي المناسب، والتخفيف من الديون.

١١- إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً سيوفر للمجتمع الدولي محفلاً لإجراء تقييم شامل للإشكالية العامة للتنمية في أقل البلدان نمواً ولإطلاق برنامج عمل جديد للعقد الأول من القرن المقبل، بهدف تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في الأجل الطويل والتعجيل بإدماجها في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي. ونطلب إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، كما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥٠، أن تتخذ قرارها النهائي بشأن الإطار الزمني لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المقترح عقده في عام ٢٠٠٠، ومكانه والعملية التحضيرية الخاصة به. وينبغي لمجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية التي ستعقد في الشهر القادم، أن يوفر للجمعية العامة المدخلات اللازمة فيما يتعلق بالأنشطة

التحضيرية للمؤتمر، وأن ينظر في القضايا التي يمكن أن تشكل جوهر جدول الأعمال الموضوعي لهذا المؤتمر.

١٢- ويجب أن تعيد الأمم المتحدة تنظيم نفسها لمنح أولوية عالية لتدابير القضاء على الفقر. وبينما نرحب بجهود الأمين العام لإعطاء أولوية لأقل البلدان نمواً، نشدد على وجوب أن تزيد الأمم المتحدة دعمها لأقل البلدان نمواً ليرتفع عن مستواه الحالي. ونأمل أن تصبح منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها مزودة بالوسائل الكافية للاطلاع بمسؤولية إضافية فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. ونأمل أيضاً أن يُخصص الجزء الأكبر من الوفورات المتوقعة من عملية الإصلاح للأنشطة الإنمائية، وأن تعطى، في تخصيصها، أولوية عالية لأقل البلدان نمواً.

١٣- ونؤكد من جديد الدور المركزي الذي يؤديه الأونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، ونشدد على ضرورة تعزيزه على النحو المناسب ليتمكن من إنجاز ولاياته فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. ونطلب أيضاً من الصناديق والبرامج، فضلاً عن اللجان الإقليمية، أن تعطي أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً في أنشطتها وبنيتها، بوجه خاص، أن يزود مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان الساحلية والبلدان النامية الجزرية بما يلزم من الموارد للوفاء بمسؤولياته على أحسن وجه.

١٤- ونرحب بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، الذي عقد في واشنطن العاصمة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، والذي أطلق حركة عالمية لتزويد ١٠٠ مليون من أفقر الأسر في العالم، ولا سيما النساء، بائتمانات من أجل العمالة الذاتية وغير ذلك من الخدمات المالية والتجارية بحلول عام ٢٠٠٥. ونسلم بأن برامج منح الائتمانات الصغيرة هي استراتيجية لتعزيز العمالة الذاتية وتوليد الدخل واستئصال شأفة الفقر وتمكين الناس، ولا سيما المرأة، وتحقيق عدالة اجتماعية أفضل من خلال تيسير وصول الفقراء إلى الائتمان. ويتوجب علينا، لتحقيق هدف مؤتمر القمة، إنشاء مؤسسات جديدة لتقديم القروض الصغيرة جداً وتعزيز المؤسسات القائمة، من أجل تيسير وصول الناس الذين يعيشون في الفقر إلى الائتمانات. ونناشد جميع المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال القضاء على الفقر أن تتطوع لمساعدتنا على تحقيق هدف مؤتمر القمة.

١٥- ونعرب عن امتناننا لصاحبة السعادة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، لاستمرارها في إقامة اتصالات موضوعية نيابة عن أقل البلدان نمواً مع رؤساء دول وحكومات مجموعة ال ٧. وإننا واثقون من أن هذا الترتيب الدائم لإقامة حوار من هذا القبيل سيظل عظيم الفائدة لأقل البلدان نمواً. ونود أن نطلب إلى صاحبة السعادة رئيسة مجلس الوزراء أن تواصل حوارها مع قادة بلدان مجموعة ال ٧ ومع الشركاء في التنمية الآخرين، لتسترعي نظرهم إلى القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً بشكل خاص.

- - - - -